

الموارد المائية وسياسة العراق الخارجية تجاه تركيا

(منظور جيوبولتيكي معاصر)

Water resources and Iraq's foreign policy towards Turkey
(Contemporary Geopolitical Perspective)

Hussein Ali Aran Al-jobory
Assistant teacher
Dr. Ahmed Hamed Ali AL-
Obaidy
Assistant professor
University of Mosul - College
of Education for Humanities -
Department of Geography

حسين علي عران الجبوري

مدرس مساعد

د. أحمد حامد علي العبيدي

أستاذ مساعد

جامعة الموصل - كلية التربية للعلوم

الانسانية - قسم الجغرافية

Huseen.ali@uomosul.edu.iq

Dr.ahmed.h.ali@uomosul.edu.iq

تاريخ القبول

٢٠٢٢/٧/١٨

تاريخ الاستلام

٢٠٢٢/٦/٢٧

الكلمات المفتاحية: الموارد المائية، السياسة الخارجية، الجيوبولتيك، العراق، تركيا

Keywords: water resources, foreign policy, geopolitics, Iraq, Turkey

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تتبع مشكلة الموارد المائية وانعكاساتها على سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا في ظل تفاقم مؤشرات العجز المائي الحالي والمستقبلي، وذلك لان مشكلة الموارد المائية تعد اهم اشكاليات الواقع الجغرافي العالقة بين العراق وتركيا، مما يحتم على صانع القرار السياسي العراقي مضاعفة الجهود ومنح الازمة المائية المزيد من الاهمية بغية الوصول الى حلول على مستوى السياسة الداخلية والخارجية، لان استخدام ورقة المياه جيوبولتيكي من قبل الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات بعامة وتركيا بخاصة يشكل تهديدا للأمن القومي العراقي.

Abstract

This research aims to track the problem of water resources and its repercussions on Iraq's foreign policy towards Turkey in light of the worsening indicators of the current and future water deficit, because the problem of water resources is the most important problem of the outstanding geographical reality between Iraq and Turkey, which makes it imperative for the Iraqi political decision maker to redouble efforts and grant the crisis Water is more important in order to reach solutions at the level of internal and external policy, because the use of water geopolitics by the riparian countries on the Tigris and Euphrates rivers in general and Turkey in particular constitutes a threat to Iraqi national security.

المقدمة

تمثل الموارد الطبيعية بشكل عام والموارد المائية بشكل خاص عنصرا مهما من عناصر القوة القومية الشاملة للدولة، ومرتكزا رئيسا من مرتكزات القدرة على تحقيق اهداف السياسة الخارجية، ومن الامثلة على ذلك دورها في دعم القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية، فضلا عن ذلك لها اهمية اخرى تنبع من استخدامها كأداة للتأثير والتغيير في السياسة الخارجية^(١). لاسيما ان الموارد تسهم في نشأة الدولة وتطورها ورسم حدودها السياسية وجعلها قوة سياسية، ومن ثم اثرها في علاقاتها مع المحيط الخارجي وعلى سلوكها السياسي، فضلا عن مطامع الدول الاخرى فيها^(٢). ويتضح ذلك من خلال محاولات تركيا بفرض سيطرتها التامة على الموارد المائية الدولية واستخدامها اقتصاديا وسياسيا وتنمويا وجيوبولتيكيا بغية تحقيق اهدافها الاستراتيجية المتمثلة بالهيمنة والسيطرة والضغط على العراق، ونظرا لأهمية الموارد المائية وأثرها على السلوك السياسي الخارجي، سيتم التركيز على الموارد المائية المؤثرة في رسم التوجهات الحالية والمستقبلية لسياسة العراق الخارجية تجاه تركيا.

أهمية البحث

يعد موضوع الموارد المائية ابرز اشكاليات الواقع الجغرافي العالقة بين الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات بشكل عام وتركيا بشكل خاص، وذلك لانعكاساتها الجيوبولتيكية على سياسة العراق الداخلية والخارجية على حد سواء بسبب التوظيف الجيوبولتيكي لهذا المورد في سياسة تركيا تجاه العراق بالشكل الذي يخلق حالة صراع مستقبلي حول المياه.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحديد وتتبع مشكلة الموارد المائية وانعكاساتها على سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا في ظل تفاقم مؤشرات العجز المائي الحالي والمستقبلي، بغية الوقوف عند الخيارات المتاحة التي يمكن ان تتبعها سياسة العراق الخارجية لمواجهة الازمة المائية.

(١) اسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية، الاصول النظرية والتطبيقات العملية، المكتبة الاكاديمية، الجيزة، الطبعة الاولى، ٢٠١٣، ص ٧٨.

(٢) محمد محمود ابراهيم الديب، الجغرافية السياسية منظور معاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٣١٨.

مشكلة البحث

يتطرق البحث الى مشكلة علمية حقيقية قابلة للتصعيد السياسي في المستقبل المنظور والبعيد بفعل نقص الايراد المائي وسياسات الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات التي وصلت الى مستوى الاستنزاف والاضرار بالأمن القومي العراقي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية علمية مفادها ان سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا بعد عام ٢٠٠٣ فيما يخص قضية الموارد المائية لا تتناسب وحجم الازمة المائية بخصوص الاجراءات الممكن اتخاذها للتخفيف من حدة الازمة من قبل صانع القرار السياسي على المستوى الداخلي والخارجي.

منهج البحث

تطلب البحث استخدام منهج تحليل القوة منوها رئيسا، كما اعتمد البحث على المؤشرات الاحصائية وذلك لتأكيد التحليلات الواردة في هذا البحث.

هيكلية البحث

بغية الوصول إلى هدف البحث والتحقق من فرضيته فقد انساب البحث في ثلاثة محاور ناقش الأول السياسة المائية التركية في حوضي دجلة والفرات واختص الثاني بمؤشرات الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في العراق وتطرق الثالث الى استشراف المستقبل لسياسة العراق الخارجية تجاه تركيا.

أولاً: السياسة المائية التركية في حوضي دجلة والفرات

تعد الموارد المائية أحد المرتكزات الإستراتيجية المسؤولة عن الحياة واستمرارها وديمومتها لارتباطها بحياة الانسان وأمنه الغذائي ونشاطه البشري بشكل عام، ومن ثم أصبحت الموارد المائية أحد أهم مرتكزات الامن القومي للدولة كونها قضية إستراتيجية ذات ابعاد اقتصادية تنموية وسياسية تتعلق باستقرار الدولة، لاسيما الموارد المائية السطحية التي تتناسب من وراء الحدود السياسية للدول، وعليه تتجسد الأهمية الإستراتيجية للموارد المائية السطحية في العراق؛ لان دجلة والفرات ينبعان من خارج الحدود السياسية، وهذا ما فرضه الواقع الجغرافي الذي وضع العراق امام نقطة ضعف من حيث ارتباط موارده المائية بدول الجوار تركيا بالدرجة الاساس، ومن ثم سوريا وإيران والتي تتبع سياسات مائية مهددة للأمن المائي العراقي، وعليه لا يمكن فهم الامن المائي لأية دولة بمعزل عن سياستها الخارجية التي تقرضها في علاقاتها بغية تحقيق أهدافها تجاه الدول المتشاطئة.

ينبع نهر دجلة من المرتفعات الواقعة جنوب شرق تركيا ويتكون من اتحاد روافد عدة، اكبرها المجرى الرئيس دجلة صو في اعالي النهر وثمانية روافد رئيسة تصب فيه من جانبه الايسر، والنهر الرئيس ينبع من شمال غربي ديار بكر من المرتفعات الواقعة جنوب حوضي منبع مراد صو التي يتراوح ارتفاعها عن سطح البحر ما بين ١٠٠٠-٢٠٠٠م، ويبلغ طوله ١٩٠٠ كم وتقدر مساحة حوضه ٤٧١٦٠٦ كم^٢ موزعة على العراق وتركيا وإيران وسوريا، ينظر الجدول (١) الأهمية النسبية لحوضي دجلة والفرات من حيث مساحة الحوض الفعال. ويدخل النهر الحدود العراقية عند قرية فيشخابور وتصب فيه عدة روافد ويبلغ طوله ١٤١٨ كم^(١). في حين ينبع نهر الفرات اطول انهار الشرق الاوسط وأكبرها من حيث مساحة التغذية التي تصل الى ٦٤٧٠٧٥ كم^٢ من جبال تركيا من هضبة ارمينيا التي يتراوح ارتفاعها ٣٠٠٠-٣٥٠٠م فوق مستوى سطح البحر، ويتكون من النقاء رافدين رئيسيين هما فرات صو ومراد صو، ويبلغ طول النهر من منابعه حتى كرمة علي ٢٩٤٠ كم في حين يبلغ طوله داخل الاراضي العراقية ١١٦٠ كم عند كرمة علي^(٢). ينظر الخارطة (١).

(١) سعدون شلال ظاهر واخران، اثر السياسة المائية التركية على نقص المياه العراقية السطحية، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد ١٥، ٢٠١٤، ص ٣٦٥.

(٢) نضال احمد بدر، الابعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حوض نهر الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر-عزة، ٢٠١٢، ص ١٨.

اذ يلاحظ ان طول نهر دجلة يبلغ ١٩٠٠ كم يقع منه في العراق ١٤١٨ كم، وبنسبة تصل الى ٧٤،٦% من اجمالي طول النهر في حين يبلغ طول النهر في تركيا ٤٤٠ كم وسوريا ٤٢ كم وبنسبة ٢٣،٢% و ٢،٢% على التوالي، اما مساحة حوض نهر دجلة فتصل الى ٤٧١٦٠٦ كم^٢ يقع منه في العراق ٢٥٣٠٠٠ كم^٢ وبنسبة تصل الى ٥٣،٦%، اما الجزء الفعال في تغذية الحوض تصل في العراق الى ٨٣٢٣٧ كم^٢ وبنسبة ٣٠،٦% من مساحة الحوض الفعال، في حين تبلغ نسبة المساحة الفعالة في تغذية الحوض في تركيا ٢١،٢% وإيران ٤٧،٩% وسوريا ٠،٣%. اما بالنسبة لنهر الفرات فيلاحظ ان طول النهر يبلغ ٢٩٤٠ كم يقع منه في العراق ١١٦٠ كم وبنسبة ٣٩،٤% من اجمالي طول النهر، في حين تصل نسبة طول النهر في تركيا ٣٩،٨% وسوريا ٢٠،٨%، اما مساحة الحوض في العراق تبلغ ١٧٧٠٠٠ كم^٢ وبنسبة ٣٩،٩% من اجمالي الحوض، الا انه لا توجد اية مساحة فعالة في تغذية الحوض، والعكس من ذلك تعد تركيا الدولة الاكثر اهمية في تغذية الحوض وبنسبة ٦٢،٢% ثم سوريا ٣٧،٨%. اما بالنسبة لحجم الايراد المائي لنهري دجلة والفرات يلاحظ ان كمية الايراد المائي السنوي في تذبذب، وهذا يرجع الى الظروف المناخية للسنة المائية فإذا كانت سنة رطبة ارتفع الايراد السنوي وإذا كانت جافة انخفض الايراد، فضلا عن تأثير السياسات المائية المتبعة من قبل دول الجوار تركيا وإيران وسوريا، التي تسعى الى اقامة مجموعة من المشاريع الاروائية لأغراض استصلاح الاراضي الزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية، والتي ستؤدي الى خلق اثار سلبية على مجمل القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الزراعي في العراق.

الجدول (١)

الاهمية النسبية لحوضي دجلة والفرات من حيث مساحة الحوض الفعال

النهر	الدولة	الطول / كم	%	مساحة الحوض / كم ^٢	%	مساحة الحوض الفعال/كم ^٢	%
دجلة	العراق	١٤١٨	٧٤,٦	٢٥٣.٠٠٠	٥٣,٦	٨٣٢٢٧	٣٠,٦
	تركيا	٤٤٠	٢٣,٢	٥٧٦١٤	١٢,٢	٥٧٦١٤	٢١,٢
	ايران	-	-	١٦٠.١٥٨	٣٤	١٣٠.١٥٨	٤٧,٩
	سوريا	٤٢	٢,٢	٨٣٤	٠,٢	٨٣٤	٠,٣
	المجموع	١٩٠٠	١٠٠	٤٧١٦.٠٦	١٠٠	٢٧١٨٤٣	١٠٠
الفرات	العراق	١١٦٠	٣٩,٤	١٧٧.٠٠٠	٣٩,٩	-	-
	تركيا	١١٧٠	٣٩,٨	١٢٥.٠٠٠	٢٨,١	١٢٥.٠٠٠	٦٢,٢
	سوريا	٦١٠	٢٠,٨	٧٦.٠٠٠	١٧,١	٧٦.٠٠٠	٣٧,٨
	السعودية	-	-	٦٦.٠٠٠	١٤,٩	-	-
	المجموع	٢٩٤٠	١٠٠	٤٤٤.٠٠٠	١٠٠	٢٠١.٠٠٠	١٠٠
	اجمالي الحوضين			٩١٥٦.٠٦	-	٤٧٢٨٤٣	-

المصدر بالاعتماد على:

١ - سعدون شلال ظاهر واخران، اثر السياسة المائية التركية على نقص المياه العراقية السطحية، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد ١٥، ٢٠١٤، ص ٣٦٦.

٢ - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير الموارد المائية لسنة ٢٠١٩، تموز، ٢٠٢٠، ص ٧.

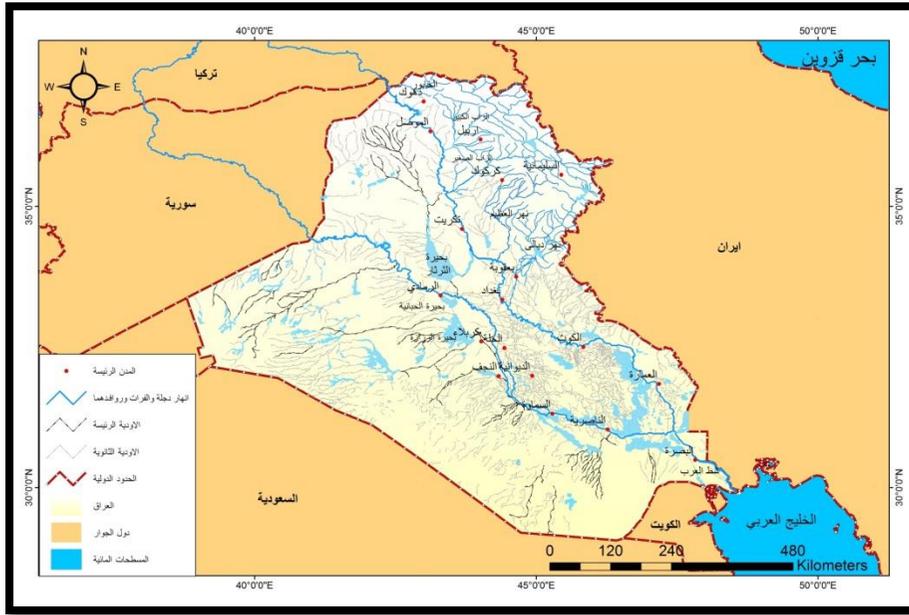
٣ - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، ٢٠١٩، ص ٨.

ومن الجدير ذكره ان العراق من الدول التي واجهت سياسته الخارجية مشكلة قضية المياه ورافقتها طول مسيرتها منذ تأسيس الدولة العراقية، اذ حاولت سياسة العراق الخارجية الدخول في اتفاقيات ثنائية مع دول الجوار خاصة تركيا ومنها اتفاقية الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦ التي نصت على ضرورة التعاون فيما يخص المياه الدولية المشتركة، فضلا عن المعاهدات السابقة لها بدءا بالمعاهدة الفرنسية البريطانية عام ١٩٢٠

ووصولاً الى بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني عام ١٩٨٠ بين العراق وتركيا وانضمام سوريا اليه عام ١٩٨٣ لدراسة مواضع المياه المشتركة ، وعلى الرغم مما تقدم لم تتوصل الدول المتشاطئة حتى الان الى اتفاقية بشأن الحصص النهائية لكل دولة^(١).

الخارطة (١)

الموارد المائية السطحية في العراق



المصدر بالاعتماد على: ١ - نموذج الارتفاعات الرقمية Dem ، الدقة التمييزية ٣٠ متر.
٢- جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية لعام ٢٠٠٧.

ولقد بدأت بوادر الازمة المائية مع دول الجوار عندما انخفض الايراد المائي عام ١٩٧٤ خلال فترة املاء سد كيبان التركي وسد الطبقة السوري من ٣٠،٣ مليار م^٣ الى ٩،٢ مليار م^٣ ، ثم انخفض الايراد بنفس الكمية خلال املاء سد اتاتورك عام ١٩٩٠، في حين يقدر ايراد نهر دجلة المائي عند الحدود العراقية التركية بـ ٢٠،٩ مليار م^٣ سنويا وسينخفض عند الانتهاء من سد اليسو الى ٩،٧ مليار م^٣ سنويا اي ما يعادل ٤٧ % من الايراد السنوي

(١) عباس عبد الحسن كاظم، عبد الزهرة خضير، تركيا ونهر الفرات نظرة تحليلية في الجغرافية السياسية، مجلة ابحاث البصرة، كلية العلوم الانسانية، جامعة البصرة، المجلد ٣٦، العدد ٣، ٢٠١١، ص ١٤٢.

لنهر دجلة وسيحرم ٦٩٦ الف هكتار من الاراضي الزراعية العراقية من المياه^(١). وعليه تهدف مخططات السياسة المائية التركية الى الاستفادة من الموارد المائية لنهري دجلة والفرات، وتمثلت سياستها بشكل واضح في مخططاتها لإنشاء مشروع جنوب شرق الاناضول (GAP) وهو مشروع انمائي متعدد الاهداف ينطوي على سدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومشاريع ري تغطي ٩,٦% من مساحة تركيا، ويتألف مشروع (GAP) من ١٣ مشروعاً ٧ منها في حوض الفرات و ٦ في حوض دجلة وتضم مشاريع ثانوية يبلغ عددها ٢٢ سداً وتبلغ طاقة خزن المياه بحدود ١٢٨ مليار م^٣، وبهذا تركز السياسة المائية التركية على حق السيادة المطلقة لها في الموارد المائية داخل اراضيها دون مراعاة لحقوق الدول المتشاطئة معها^(٢). ينظر الخارطة (٢).

وتتمتع تركيا بموقع جغرافي وفر لها موارد طبيعية مهمة من المياه حيث يجري على اراضيها ٢٦ نهراً ، ويبلغ متوسط هطول الامطار ٦٤٢ ملم ويشكل الايراد المائي لنهري دجلة والفرات بحدود ٣٠% من اجمالي الموارد المائية المتاحة، وتقدر المياه الجوفية ٦,١ مليار م^٣ سنوياً ومن بين هذه الكمية ٥ مليار م^٣ يمكن استغلالها سنوياً وإذا ما اضفنا الموارد المائية السطحية الى الجوفية فان مجموع الموارد المائية في تركيا تتجاوز ٩٥ مليار م^٣ سنوياً ، اما من حيث الطلب على المياه تركيا لديها فائض مائي قدر عام ٢٠٠٠ بـ ٣٧ مليار م^٣ وسيخفف هذا الفائض المائي الى ٨ مليار م^٣ مع حلول عام ٢٠٢٥^(٣). ويؤكد ذلك دليل ما تعرضه تركيا طبقاً لسياستها المائية بهدف الاسهام في حل مشكلة المياه في المنطقة عن طريق امداد عدة دول في الشرق الاوسط بالمياه وفي مقدمتهم اسرائيل من خلال مشروع انابيب السلام التركية^(٤).

(١) سعد جاسم محمد، الامن المائي العراقي بين مفاهيم السياسة المائية العراقية وإدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية، مجلة كلية المأمون، كلية المأمون الجامعة، العدد ٣٢، ٢٠١٨، ص ١٠٩.

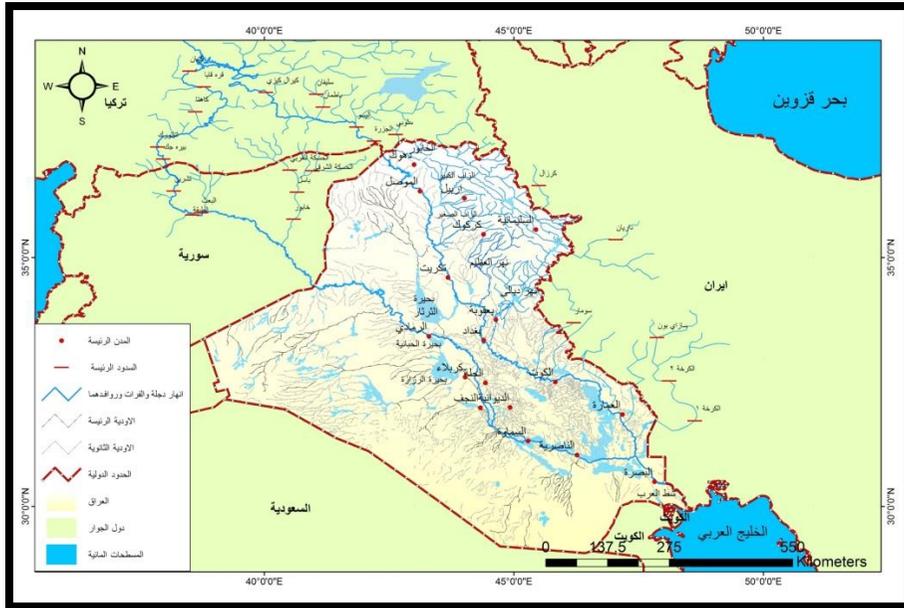
(٢) محمد عبد صالح، ازمة المياه في العراق بين الموقفين التركي والعراقي، دراسة اقتصادية سياسية، مجلة الاستاذ، جامعة بغداد، العدد ٨٢، ٢٠٠٩، ص ٤.

(٣) فاضل حسن كطافة الياسري، متغير المياه في العلاقات المكانية بين العراق ودول الجوار (سوريا-تركيا)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠١٦، ص ٩٥.

(٤) نضال احمد بدر، مصدر سابق، ص ٥٤.

الخارطة (٢)

السدود الرئيسية المقامة في دول الجوار على نهري دجلة والفرات وروافدهما



المصدر بالاعتماد على: ١ - نموذج الارتفاعات الرقمية Dem ، الدقة التمييزية ٣٠ متر .
 ٢- نور حازم جاسم، الانهار المشتركة بين العراق ودول الجوار وتأثيرها على الامن المائي للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الموصل، ٢٠٢١، ص٤٢-٥٣-٦٣.

حيث تدعي تركيا بان ما يحصل عليه العراق وسوريا من مياه دجلة والفرات يسمح بإقامة مشاريع تنموية زراعية وصناعية، وتحاول تركيا ان تفسر مبادئ القانون الدولي بما يتفق وطبيعة مصالحها وذلك بالتفريق بين الانهار الدولية والعابرة للحدود، وتعتبر ان نهري دجلة والفرات عابرة للحدود بينما هي انهار دولية مشتركة، وهذا الامر انعكس على سياسة العراق الخارجية لان مشكلة الموارد المائية سياسية بالدرجة الاساس ويرجع هذا الى احساس احد اطراف النزاع(تركيا) بقوته ويتحدث بمنطق القوة بفرض الامر الواقع بغض النظر عن مصلحة الطرف الاخر(العراق) الذي يتحدث عن مبادئ القانون الدولي وتمسكه بالتعاون وحسن الجوار^(١).

(١) حبيب راضي طفلاح واخزان، الاهمية الجيوبولتيكية للمشاريع المائية التركية في اعالي حوض نهر دجلة وتأثيرها في الامن المائي للعراق، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط، المجلد ٤، العدد ٧، ٢٠٠٨، ص ٢٦.

ويضاف الى ذلك محاولات تركيا ربط ملف المياه بالنفط واعتبارهما سلعتين تجاريتين استراتيجيتين رغم الاختلاف الكبير في طريقة التعاطي مع النفط والمياه كون الاولى سلعة ناضبة والثانية متجددة ، وقد جاء ذلك على لسان مسؤولين عدة منهم الرئيس التركي أردوغان خلال افتتاحه سد أليسو حين اشار الى ان منابع المياه هي ملك تركيا كما ان النفط ملك للعرب وبما اننا لا نقول للعرب ان لنا الحق في نصف نفطكم فلا يحق لهم ان يطالبوا بما هو لنا^(١).

ومن جهة اخرى أنشأت سوريا سدوداً عدة على نهر الفرات اهمها سد الطبقة بطاقة تخزينية تصل الى ١٤ مليار م^٣ ثم سدود تشرين والبعث والحسكة التي تعد من اهم المشاريع المائية السورية^(٢). فضلا عن قيام ايران ببناء مجموعة من السدود وتحويل مجاري الانهار الحدودية الكارون وسيروان والوند وغيرها بعد عام ٢٠٠٥، وبذلك بدأت مسالة نقص المياه تمس الامن القومي فكلما اقترب موعد انتهاء المشاريع التركية والإيرانية زادت خطورة نقص المياه في العراق، اذ ان التهديدات التي شهدتها العراق من قبل تركيا وإيران وسوريا وإقدامها على تنفيذ مشاريعها دون الاعتراف بالقوانين والأعراف الدولية التي تنظم مسالة المياه الدولية المشتركة اضحت مسائل لا يمكن غض النظر عنها او اغفالها من قبل صانع القرار السياسي العراقي كونها ليست احداث عابرة مرت وتنتهي انما هي اشارات تعبر عن ازمات مستقبلية ناجمة عن ضعف الاجراءات الداخلية والخارجية للمطالبة بحقوق العراق المكتسبة في انهارها^(٣).

ثانياً: مؤشرات الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية في العراق

وفي سياق ما تقدم لآبد من ابضاح بعض مؤشرات الامن المائي العراقي والتي تعطي رؤية حقيقية كفيلا بتحريك سياسة العراق الخارجية حول قضية العجز المائي الحالي والمستقبلي والتي تعبر عن ضعف قدرة العراق على ادارة الموارد المائية المشتركة مع دول الجوار، ينظر الجدول (٢). اذ نلاحظ ان هناك تذبذباً في الايراد المائي السنوي يرافقه زيادة في الحجم السكاني ، الامر الذي يترتب عليه انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية من ١٥٤٢ م^٣ في السنة عام ٢٠١٠ الى ٨٧١ م^٣ في السنة عام ٢٠١٨ مما يعني دخول العراق

(١) ياسين غانم ردام، السياسة الخارجية العراقية تجاه قضية المياه بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠، ص ٩٩.

(٢) نضال احمد بدر، مصدر سابق، ص ٤٨.

(٣) سلوى احمد ميدان، محمد سليم محمد، اشكالية ازمة المياه المشتركة بين العراق ودول الجوار (دراسة قانونية)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١، العدد ٤٦، ٢٠٢٠، ص ١٠.

ضمن قائمة دول الندرة المائية التي يحصل فيها الفرد على اقل من ١٠٠٠ م^٣ من المياه في السنة، اما الرؤية المستقبلية لاحتياجات العراق ليست افضل حالاً مما تقدم اذ يصل نصيب الفرد الى ٩٠٨ م^٣ في السنة عام ٢٠٣٠ وذلك في ظل تراجع الايراد المائي وزيادة الحجم السكاني.

وفيما يخص مؤشر العجز المائي نلاحظ ان العراق يعاني عجزا في المياه يصل ٦،٦ مليار م^٣ عام ٢٠٢٥ ثم ١٧،٨ مليار م^٣ عام ٢٠٣٠، اما مؤشر الاستدامة البيئية او ما يطلق عليه مؤشر اجهاد الماء فانه يوضح امكانات الدولة وقدرتها على مواجهة الاحتياجات المائية، وعليه بلغت قيمة مؤشر اجهاد الماء ٨٥ % عام ٢٠١٠ وهذا يعني ان العراق يستهلك ٨٥ % من مجمل الايراد المائي السنوي، ومن الجدير ذكره ان الخطورة تكمن في ازدياد نسبة هذا المؤشر الى اكثر من ١٠٠% سيما بعد العام ٢٠١٤ اذ تبلغ قيمة المؤشر ١١٦،٣ % وهذا يعني ضعف امكانات الدولة على سد الاحتياجات المائية الحالية والمستقبلية اذ انه في عام ٢٠٢٥ سيصل المؤشر الى ١١٢،٨ % ثم ١٣٨،٢ % عام ٢٠٣٠ مما يعني ان العراق عليه ان يؤمن ١٢،٨ % عام ٢٠٢٥ و ٣٨،٢ % عام ٢٠٣٠ من احتياجاته المائية من مصادر اخرى.

وعليه فالعراق يعاني عجزاً مائياً مستقبلياً يهدد الامن الغذائي لظالما ان الاستخدامات الزراعية تأتي في المقدمة اذ تصل نسبة المياه المخصصة للاستعمال الزراعي الى ٨٦% تليها الاستخدامات المنزلية ٣% والصناعية ٥% والبيئية ٦%^(١). ولذا تتجلى اهداف السياسة المائية في العراق بتوفير المياه لنحو ٦ مليون دونم للأراضي الزراعية الاروائية من مجمل الاراضي الصالحة للزراعة والتي تقدر ب ١٥،٦ مليون دونم^(٢).

-
- (١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الاحصاءات البيئية، الاحصاءات البيئية للعراق كمية ونوعية المياه لسنة ٢٠١٨، ٢٠١٩، ص ١٩.
- (٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الاحصاءات البيئية، المؤشرات الزراعية لسنة ٢٠١٩، كانون الاول، ٢٠٢٠، ص ٨.

الجدول (٢)

الاحتياجات الحالية والمستقبلية للموارد المائية في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠٣٠

السنة	تقديرات السكان/مليون نسمة	الاييراد المائي/مليار م ^٣ سنويا	نصيب الفرد/م ^٣ سنة	الاحتياجات المائية/مليار م ^٣ سنويا	مؤشر العجز المائي/مليار م ^٣	مؤشر الاستدامة البيئية (اجهاد الماء) ** %
٢٠١٠	٣٢,٤	٥٠,١	١٥٤٦	٤٢,٨	٧,٣+	٨٥,٤
٢٠١١	٣٣,٣	٤٧,٥	١٤٢٦	٤٤,١	٣,٤+	٩٢,٨
٢٠١٢	٣٤,٢	٤٩,١	١٤٣٥	٤٨,٢	٠,٩+	٩٨,١
٢٠١٣	٣٥,١	٥٦,١	١٥٩٨	٤٥,٨	١٠,٣+	٨١,٦
٢٠١٤	٣٦	٣٧,٢	١٠٣٣	٤٣,٣	٦,١-	١١٦,٣
٢٠١٥	٣٥,٢	٣٥,٣	١٠٠٢	٣٧,١	١,٨-	١٠٥
٢٠١٦	٣٦,١	٥٤,٧	١٥١٥	٤١,١	١٣,٦+	٧٥,١
٢٠١٧	٣٧,١	٤٠,٦	١٠٩٤	٤٣,٨	٣,٢-	١٠٧,٨
٢٠١٨	٣٨,١	٣٣,٢	٨٧١	٣٥,٧	٢,٥-	١٠٧,٥
٢٠١٩	٣٩,١	٩٣,٥	٢٣٩١	٥٩,١	٣٤,٤+	٦٣,٢
٢٠٢٥	٤٥,٥	٥١,٢	١١٢٥	٥٧,٨	٦,٦-	١١٢,٨
٢٠٣٠	٥١,٢	٤٦,٥	٩٠٨	٦٤,٣	١٧,٨-	١٣٨,٢

المصدر بالاعتماد على:

١ - جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الاحصاءات البيئية، الاحصاءات البيئية للعراق كمية ونوعية المياه للسنوات ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و (٢٠٢٠-٢٠١٩) ص ١٦-١٧-١٩.

* مؤشر العجز المائي = الايراد المائي - الاحتياجات المائية.

** مؤشر اجهاد الماء = الاحتياجات المائية / الايراد المائي × ١٠٠ . وتتراوح مستويات اجهاد الماء بين: ١ - مؤشر منخفض اقل من ١٠% . ٢ - مؤشر منخفض الى متوسط ١١- ٢٠% . ٣ - مؤشر متوسط الى مرتفع ٢١-٤٠% . ٤ - مؤشر مرتفع ٤١-٨٠% . ٥ - مؤشر مرتفع للغاية اكثر من ٨٠% . ينظر الى: الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، تقييم الجوانب القانونية لإدارة الموارد المائية المشتركة في منطقة الاسكوا، ٢٠٠٣، ص ١٤٢-١٤٤.

- ٢ - جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٤، ملحق ٣/٣، ص ٣٥٧.
- ٣ - ثائر محمود رشيد، علا علاء حسين، استخدام الموارد المائية في ظل تحديات الامن المائي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد ٢٤، العدد ١٠٣، ٢٠١٨، ص ٢٧٨.
- ٤ - عبد العظيم عبد الواحد الشكري، مهند عزيز الشلال، الفجوة المائية في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٥ والتوقعات المستقبلية لها حتى عام ٢٠٣٠، دراسة تحليلية باستخدام اساليب القياس الاقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد ١٤، العدد ٤، ٢٠١٢، ص ١٩٠.
- ٥ - منذر خدام، الامن المائي العربي، الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠٠١، ص ٢١٦.

وبهذا يتضح ان النشاط الزراعي المسؤول عن تحقيق الامن الغذائي يشكل الركن الارتكازي في الامن المائي ومن البديهي ان تتولد ضغوطا جيوبوليتيكية على العراق، ولا يقف الامر عند العجز المائي بل تتعداه الى مشكلة لا تقل خطورة عما تقدم وهي تغير الخصائص الفيزيائية والكيميائية للمياه الواردة العراق بسبب السدود المقامة على هذين النهرين كارتفاع نسبة الملوحة مما يلحق الضرر بالأراضي الزراعية والثروة السمكية والحياة البيئية في منطقة الاهوار.

اذ تصل نسبة الملوحة في نهر الفرات قبل ملء سد اتاتورك وسد الطبقة الى ٥٢٥ ملغم/لتر في عام ١٩٥٥ وهذا ينطبق على محطة الناصرية في جنوب مدينة الناصرية، ومن ثم بدأت ترتفع نسبة المواد الصلبة الذائبة في النهر الى ١٠٨٠ ملغم/لتر عام ١٩٧٩ ومن ثم الى ٢٠٠٠ ملغم/لتر عام ٢٠٠٢ وإلى ٢٨٥٧ ملغم/لتر عام ٢٠١٨^(١).

وهنا ينبغي مقارنة الايراد المائي والاحتياجات المستقبلية للعراق مع تركيا وسوريا اذ نلاحظ ان الايراد المائي المتوقع في تركيا عام ٢٠٢٥ يبلغ ٩١,٥ مليار م^٣ اما الاحتياجات المائية للاستخدامات الزراعية والصناعية والمنزلية تشكل ٨٣ مليار م^٣ وبفائض مائي يقدر

(١) محمد فلاح عواد، التوقعات المستقبلية للمياه السطحية في حوض الفرات داخل العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٩، ص ١١٥.

ب ٨،٥ مليار م^٣، اما حجم الموارد المائية المتاحة في سوريا عام ٢٠٢٥ فيبلغ ١٧ مليار م^٣ اما الاحتياجات تشكل ٢٣،٥ مليار م^٣ بعجز مائي يقدر ٦،٥ مليار م^٣(١).

وعند مقارنة مؤشر اجهاد الماء يتضح ان قيمة المؤشر في تركيا تصل الى ٩٠،٧% عام ٢٠٢٥، في حين بلغت قيمة المؤشر في سوريا ١٣٨،٢% عام ٢٠٢٥ في حين يصل مؤشر اجهاد الماء في العراق الى ١١٢،٨% للعام ٢٠٢٥.

ثالثا: مستقبل سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا

على الرغم من ما يكتنف سياسة العراق الخارجية من التماس وضبابية نتيجة لمجموعة من العوامل والمسببات الداخلية والخارجية، لعل اهمها ما يتعلق بتأجيل الادوار الدولية مرحليا والقدرة على الفعل الخارجي المؤثر، الا ان التسليم باستمرار قصور قدرة العراق على بناء علاقات وروابط خارجية وغياب الاتجاهات المستقبلية لسياسته الخارجية يعد خطأ كبيراً، اذ يمكن ان نؤشر وجود تغيير في سياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار عبر ادراك هيكلية القوة والضعف وطبيعة الاداء الخارجي لاسيما بعد التحول في القدرة على مواجهة التحديات الارهابية، والسعي الدؤوب نحو التقارب الواقعي مع دول الجوار ضمن توجه تحكمه المصالح الاستراتيجية العليا والحاجة المتبادلة، فضلا عن الدور المقابل الذي اتجه نحو الانفتاح على العراق استجابة لإدراك اهميته ومكانته في التحالفات وتوازن القوى ضمن المعادلة الاقليمية الآخذة بالتشكل(٢).

بداية لا بد من الاشارة الى ان التشابك الكبير للعلاقات العراقية التركية انما يرتبط بمجموعة من العوامل المهمة والحيوية، ولذلك فان المسار المستقبلي لسياسة العراق الخارجية تجاه تركيا ليس ثابتا وانما هو متغير وذلك لارتباطه بالعديد من اشكاليات الواقع الجغرافي، وعليه لا بد ان تكون النظرة موضوعية ومستمدة من صميم هذه الاشكاليات ومن ثم تطرح كل التوقعات الايجابية والسلبية واسبابها واطرافها بغية تحقيق الاهداف المرجوة(٣).

ويعد موضوع الموارد المائية وحصص العراق منها من الاولويات الاستراتيجية في سياسة العراق الخارجية، والتي تمارس تركيا فيها دورا مهما في الشأن العراقي لاسيما ان الرؤية التركية في هذا الجانب تستند الى ضرورة استمرار وديمومة الاشكاليات والتباطؤ في

(١) فاضل حسن كطافة الياسري، مصدر سابق، ص ٩٤.

(٢) حيدر علي حسين، اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الاقليمي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، المجلد ١٥، العدد ٦١، ٢٠١٨، ص ٢.

(٣) علي هاشم عبدالله، السياسة الخارجية التركية حيال العراق بعد احداث أب عام ١٩٩٠ وأفاق المستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، ٢٠١١، ص ٢٥٠.

ايجاد حلول جذرية بغية الحصول على اكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية والامنية من الدول المشتركة في نهري دجلة والفرات^(١).

وطبقا لمؤشرات الامن المائي يمكن ان نضع بين يدي صانع القرار السياسي الخارجي العراقي اشارات مستقبلية تعبر عن رؤية حقيقية مفادها ضرورة تحرك سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا حول قضية العجز المائي الحالي والمستقبلي وضرورة عقد اتفاقية تضمن الحصّة المائية للعراق في ظل تراجع الايراد المائي وازدياد النمو السكاني، لاسيما ان العجز المائي في العراق يصل الى ٦,٦ مليار م^٣ عام ٢٠٢٥ ومن ثم يصل الى ١٧,٨ مليار م^٣ عام ٢٠٣٠ في حين سجل مؤشر اجهاد الماء ١١٢,٨% عام ٢٠٢٥ ومن ثم ١٣٨,٢% عام ٢٠٣٠ مقابل ذلك ان ٨٦% من المياه مخصصة للاستعمال الزراعي المسؤول عن تحقيق الامن الغذائي العراقي.

ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومعهد الموارد العالمية حول مؤشر الاجهاد المائي عام ٢٠٤٠ ينظر الخارطة (٣) والتي يتبين منها مناطق الاجهاد المائي اذ ان تسريع التحضر والنمو السكاني وتغير المناخ والتنمية الاقتصادية يولد ضغوطا على انظمة المياه، وتظهر مناطق يرتفع فيها معدل السحب مقارنة بالأمداد المائي ومنها دول الشرق الاوسط بشكل عام والعراق ودول الجوار بشكل خاص والتي تعبر عن ازمة مياه خانقة في المستقبل.

وطبقا للمنظور الجيوبولتيكي يبدو ان السياسات الدولية تدفع باتجاه اعمال عسكرية، بهدف خلق توازنات مستقبلية في منطقة الشرق الاوسط بمعايير مختلفة عما سبق، اذ تشكل الموارد المائية والنفط والغاز الطبيعي والموقع الجيوبولتيكي احد المرتكزات المعبرة عن خرائط الهيمنة في ظل تصاعد مفاهيم حروب المياه، وبذلك يمكن ان نؤشر الى الدبلوماسية المائية القابلة للتطور الى اعمال عسكرية وفق المنظور المستقبلي لمنطقة الشرق الاوسط حول نهر النيل بين مصر واثيوبيا والتي قد تؤسس لمبادئ جديدة في السياسات الخارجية وتوازن القوى بين الدول، والعراق ليس ببعيد عن طبيعة الضغوط الجيوبولتيكية التي تمارسها تركيا في ظل المشاريع المائية الاستراتيجية التي تقيمها تركيا على نهري دجلة والفرات.

وفي سبيل مواجهة الازمة المائية يحظى صانع القرار السياسي المسؤول عن تخطيط سياسة العراق الخارجية بعدة خيارات داخلية وخارجية، داخليا بتبني سياسة مائية كفاءة عن

(١) بشرى عبد الكاظم عبيد، البعد الجيوبولتيكي للعراق في المنظور التركي، مجلة دراسات تربوية، مركز البحوث والدراسات التربوية، وزارة التربية، المجلد ١٢، العدد ٤٥، ٢٠١٩، ص ٢٨٠.

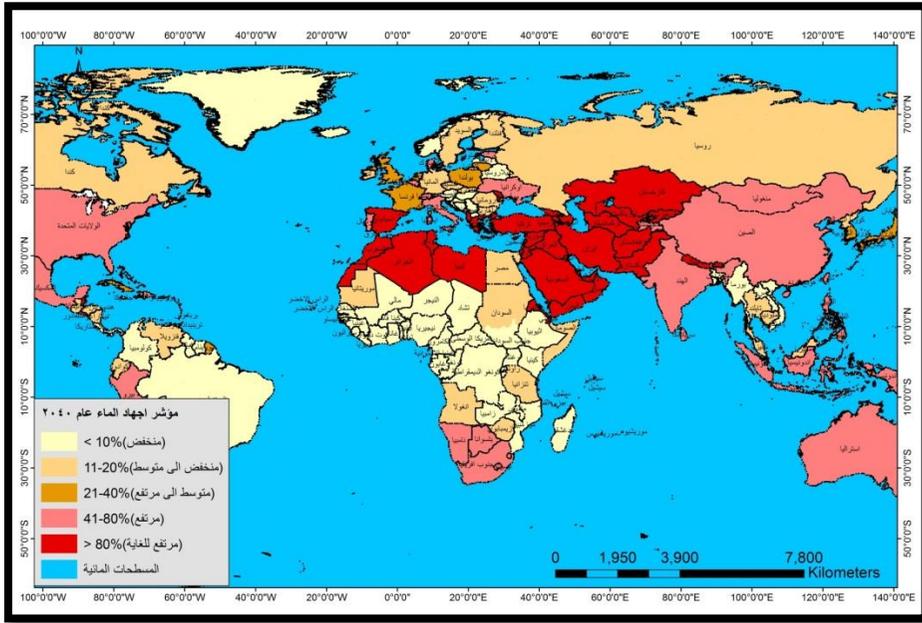
الموارد المائية وسياسة العراق الخارجية تجاه تركيا... حسين علي و د. أحمد حامد

طريق التوسع في انشاء السدود خاصة ان المشاريع العراقية قديمة مقارنة بالمشاريع الحديثة لدول الجوار، وإمكانية التوسع في استخدام المياه الجوفية ومعالجة مياه الصرف وتصفية وتحلية المياه وترشيد الاستهلاك واستخدام التكنولوجيا والطرق الحديثة في عمليات ري الاراضي الزراعية، في ظل الهدر المائي وسوء التخطيط من قبل وزارتي الزراعة والموارد المائية التي ادت الى تفاقم عدم كفاية الموارد المائية من نهري دجلة والفرات.

وتتجسد الخيارات الخارجية باعتماد المفاوضات المباشرة وغير المباشرة كأولى الطرق الدبلوماسية بهدف التوفيق بين الآراء وتسوية الخلافات، وذلك بإيجاد موقف عربي موحد ما بين العراق وسوريا تجاه تركيا مع امكانية اللجوء الى جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بغية التأثير في سياسات تركيا المائية، اذ من الافضل ان يستعين العراق بسوريا في مفاوضاته كي لا تتمكن تركيا من فرض ارادتها مع كل دولة بشكل منفرد^(١).

الخارطة (٣)

مناطق الاجهاد المائي عام ٢٠٤٠



المصدر بالاعتماد على: معهد الموارد العالمية، <https://www.wri.org>

(١) ياسين غانم ردام، مصدر سابق، ص ١٣٠-١٣١.

وفي ظل مؤشرات العجز المائي الحالي والمستقبلي فان هذا يتطلب من سياسة العراق الخارجية تحديد اتجاهات واقعية تخفف من ضغط دول الجوار خاصة تركيا، وذلك بإيجاد وسائل جذب اقتصادية لاسيما ان ارتباط السوق العراقي بالمنتجات الزراعية والصناعية التركية يولد ضغوطا اقتصادية على صانع القرار السياسي التركي نتيجة تعمق المصالح المشتركة، ويبقى مصير المصالح الاقتصادية التركية وما يتحقق من استثمارات لتعميق التجارة البينية مرهونا بمدى ما يتوفر لدى الجانب التركي من حرص على مسار علاقاته مع العراق، لان ربط الاقتصاد التركي بعجلة الاقتصاد العراقي يمكن ان يدار بشكل معكوس، لاسيما اذا تنبه صانع القرار العراقي لجدية ذلك وإحكام خطته الاقتصادية حيث يبقى صمام الامان مقدار ما يبديه الجانب التركي من مرونة في موضوع المياه بعد ان يكون العراق قادرا على احكام التكتيك او المناورة لوضع الاستراتيجية المناسبة التي تحمي الاقتصاد العراقي^(١).

ولان المرتكزات الجغرافية التي يحظى بها كل من العراق وتركيا اسهمت في تباين نوعية وأهمية الموارد المتاحة وبشكل خاص الموارد النفطية والمائية، وهذا يعني امكانية قيام علاقات متشابكة اقتصادية وتجارية تخدم المصالح المشتركة للدولتين بمعنى عقد اتفاقية تضمن الحصص المائية ويضمن اقتصادي يكون عامل جذب للأترك خاصة اذا فسخ المجال لتركي طريق الاستثمار والتعاون في انشاء المشاريع التنموية الزراعية والمائية بما يخدم اهداف العراق لتحقيق الامن المائي ومن ثم الامن الغذائي والقومي.

والا فالعكس من ذلك اذ يمكن للعراق ان يقلل من حجم التبادل التجاري مع تركيا وذلك باللجوء الى منافذ اخرى، كما يمكن له ان يستغل الموارد النفطية فيما يخص تركيا وحاجتها للنفط العراقي وتصديره عبر الاراضي التركية، اذ ان هذه الاساليب يمكن ان تشكل عامل ضغط مؤثر بغية اطلاق الحصص المائية، لطالما لعب الجانب الاقتصادي دورا كبيرا في الضغط على الدول في مختلف الازمات التي حدثت بين دول العالم كونه المحرك الرئيس للعلاقات الدولية، ويجب على العراق استغلال هذا الجانب للضغط على الدول المتشاطئة معه من اجل الوصول الى اتفاق يضمن الحصص المائية للعراق^(٢). لاسيما ان التبادل التجاري وأية عملية لفك الارتباط التجاري مع تركيا ويران يشكل عنصر ضغط جيواقتصادي يوازي ضغط سياستهما المائية كونه ليس اقل خطورة من تهديد الامن المائي للعراق.

(١) سعد جاسم محمد، مصدر سابق، ص ١١٤-١١٥.

(٢) ياسين غانم ردام، مصدر سابق، ص ١٣١-١٣٢.

وحرى بالإشارة ان توازن القوة ما بين العراق ودول جواره التي تتحكم بموارده المائية يعد عاملا حاسما في عملية ادارة الموارد المائية المشتركة، طالما ان تركيا تحاول استخدام المياه كورقة ضغط في التأثير على السياسة الخارجية العراقية وكذلك السورية لضمان حصولها على النفط طبقا لمعادلة النفط والمياه، لان مشاريع السدود الاستراتيجية يضعها موضع القوة في أي نقاش مستقبلي بينها وبين العراق حول الحصص المائية وهو يفسر موقف تركيا باتجاه استغلال الوضع الراهن بتنفيذ واستكمال مشاريعها لان العراق يحتاج الكثير لتعزيز بيئته السياسية والاقتصادية والامنية التي تدعم عناصر القوة الشاملة لديه وتدعم قراراته المستقبلية تجاه تركيا.

وبما ان دول الجوار الجغرافي تستخدم الموارد المائية في اطار تحديد علاقاتها السياسية مع العراق خاصة تركيا وايران، يظهر امام صانع القرار السياسي العراقي فرصة استغلال علاقاته مع دول الاتحاد الاوربي لاسيما ان تركيا تسعى جادة للانضمام اليه، وذلك بممارسة الضغط الاوربي على تركيا بغية الدفع بإقامة اتفاقية دائمية تضمن الحصص المائية للدول المتشاطئة.

وفيما يخص مشكلة الاكراد وكركوك والموصل والأقلية التركمانية وبشكل خاص مشكلة الاكراد فأنها تعد من اهم ملفات الاهتمام الاستراتيجية المشتركة بين سياسات العراق وتركيا وكذلك الحال مع دول المنطقة الاخرى سورية وايران، كونه ملفاً شائكاً ادى تاريخياً الى تعاون الدولتين احيانا والى الخلاف بينهما احيانا اخرى، وعليه ففضية اكراد العراق تشكل تحدياً بالنسبة لتركيا اذ يدرك صناع القرار التركي ان اقامة دولة كردية شمال العراق سيؤدي في السياق المستقبلي الى تقسيم تركيا وانضمام الاكراد في تركيا الى الدولة الكردية، اذ يسعى الاتراك في الوقت ذاته للتقارب مع دول الجوار بهدف تشكيل جبهة موحدة ترفض تقسيم العراق والمحافظة على وحدة اراضيه^(١).

وما ينبغي ادراكه بالنسبة لتركيا هو ان العراق قد تحول من دولة موحدة بسيطة الى دولة اتحادية ينعم فيها الاكراد ووفق آلية دستورية بممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية كافة ضمن اقليمهم، وليس لأي طرف خارجي الحق في تقرير سياسة العراق الداخلية والخارجية، اذ ان لغة المساومات والتهديد اثبتت عقمها في معالجة الكثير من المشكلات السياسية والاجتماعية، ومن ثم اذا أرادت تركيا ان تجعل نفسها لاعبا ايجابيا في مستقبل سياسة العراق الخارجية ينبغي التعامل مع وضع العراق الفيدرالي ويصبح من الضروري ايضا ادراك الحكومة المركزية وكذلك الاقليم بان العراق يمكن ان يؤثر في السياسة التركية وذلك لانتهاء ملف العداة الامريكي العراقي الذي طالما اضعف الحكومات العراقية المتعاقبة وقد

(١) بشرى عبد الكاظم عبيد، مصدر سابق، ص ٢٨٠.

يكون العراق الان في موقع متميز في الاستراتيجية الامريكية مقارنة مع تركيا التي كانت تحظى بأهمية كبيرة قبل احتلال العراق، وليس العكس هو الصحيح بمعنى اخر الورقة الكردية التركية يمكن ان تستثمر عراقيا للضغط على تركيا بتعديل مواقفها وتوجهاتها تجاه العراق لاسيما في موضوع التدخل في الشؤون الداخلية العراقية من خلال تحريك ورقة الاقلييات اولا والسياسة المائية التركية ثانيا^(١).

وفي السياق نفسه والذي يتعلق بقضية التركمان لا بد ان يتم التركيز من قبل صانع القرار السياسي العراقي الخارجي في عملية ادارة ملف العلاقات مع تركيا على وضع المكون التركماني ودرجة التأثير التركي، اذ لم تعد قضية تركمان العراق ورقة رئيسة ممكنة بالنسبة لتركيا في مساعيها لإبقاء كركوك خارج الهيمنة الكردية، فأوضاع التركمان في كركوك وانقسامهم وضعف احزابهم السياسية من حيث التأييد الداخلي وشكل الرهانات التركية التي اخفقت في جمع التركمان في كيان سياسي واحد شامل ادت الى ان يكون التركمان متكافأ ضعيفاً لا تستطيع تركيا ان تبني سياستها عليها، ويعد هذا خيارا لصانع القرار السياسي الخارجي العراقي يمكن توظيفه في طريقة التعاطي مع التوجهات التركية لتقليل تأثير هذه الورقة في التعاطي السياسي العراقي التركي باتجاه تطوير العلاقات المستقبلية بالصورة التي تضمن مصالح مستقرة ودائمة في العراق، بمعنى اخر ايجاد حالة من التوافق حتى وان كان تكتيكيا ومن ثم استراتيجيا نحو تبني خيار الجمع بين الاطراف العراقية بعيدا عن حالة التوتر والتدخلات الخارجية^(٢).

ومن الناحية الامنية لدى تركيا العديد من البواعث الامنية الاقليمية المهددة للأمن القومي، ففي غربها مشكلة القبارصة الاتراك التي لم تحسم مع اليونان، والعلاقة المتوترة مع سورية منذ عام ١٩٩٨ بسبب نشاطات حزب العمال ومن القطيعة التامة منذ عام ٢٠١١ بسبب احتضانها المعارضة السورية واتهامها بدفع مقاتلي داعش عبر اراضيها وتزويدهم بالسلاح وتسويقهم النفط المهرب العراقي والسوري، وكذلك التنافس التركي الايراني في دول آسيا الوسطى، لكن المعضلة الأهم تكمن في عدم قدرة تركيا في المستقبل على احتواء مشكلة اكراد جنوب شرق الاناضول التي تمثل حالة انكشاف امني استراتيجي لتركيا، وهنا يبرز امام

(١) حسين حافظ وهيب، العراق والمحيط الاقليمي دراسة في العلاقات التركية-العراقية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠١٧، ص ١٧٩-١٨٠.

(٢) حيدر علي حسين، تركيا في الاستراتيجية العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٧، ٢٠١٢، ص ٥٧.

سياسة العراق الخارجية العمل بمستويين الاول ضرورة اخضاع تركيا للإقرار بالوضع الجديد في العراق وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واعتمادها لعبة تمثيل الاقليات وان الاستمرار بممارسة الضغوط السياسية على العراق سوف لا تجدي نفعا في ظل التقدم الذي حصل في مجال نيل الاكرد حقوقهم القومية وعليها الاقرار بحقوق اكرادها طوعا ام كرها لأنها متهمه بانتهاك حقوق الانسان وفقا لمعايير كوينهاكن عام ٢٠٠٥ بخصوص القضية الكردية، ومن ثم ليس امامها سوى التعامل وفق معطيات الواقعية السياسية التي اقرها الدستور العراقي، اما المستوى الثاني فهي ذات اهمية كبيرة جدا في العراق بصورة عامة والاقليم بصورة خاصة وهو اعتبار ما حصل لأكراد العراق هو شان داخلي لا يتعلق بأكراد دول اخرى، ومن ثم لا ينبغي ان يتحول الاقليم الى ملاذ آمن لمقاتلي حزب العمال الكردستاني^(١).

ولطالما ان سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق سوف تستمر على ما هي عليه الآن، فهي سوف تبقى بموقفها من الاكرد، فضلا عن تغليب استخدام الوسائل العسكرية في علاج مسألة حزب العمال الكردستاني التركي، وتطلعاتها في ان يكون لها نفوذ في مدينتي الموصل وكركوك وبما يحقق مصالحها الاقتصادية والسياسية والامنية والمضي قدما في استخدام المياه كورقة ضغط على العراق في سبيل تحقيق مصالحها على الرغم من صعوبة استمرار الوضع الراهن على المستوى العملي بالنسبة لسياسة العراق الخارجية^(٢).

وسياقا لما تقدم تتجلى الخيارات الاستراتيجية بوضوح امام صانع القرار السياسي الخارجي العراقي بهذا الشأن من خلال امكانية اتخاذ موقف صلب بوقف التهديد والتحرك العسكري المنفرد ضد حزب العمال الكردستاني والتحرك نحو تركيا بدرجة اقل من المرونة التي يمكن ان تفسر على انها عنصر قوة داخلي، بما يؤسس نحو لغة التفاهم والمصالح والضمانات واللجوء الى القوة الناعمة والتنسيق المشترك لإبعاد الخطر الامني عن الدولتين، رغم ان الرؤية التركية يمتزج فيها فعل القوة الصلبة بالناعمة، وهنا ينبغي الذكر ان مدخلات الوضع العراقي وما نتج عنه من حالة انقسام سياسي داخلي كانت السبب في قصور اداء السياسة الخارجية وتوجهاتها الاستراتيجية^(٣).

وفي المقابل تعاني تركيا من مشكلة مهمة تتعلق بمحدودية مصادر الطاقة الاولية ويشكل خاص النفطية منها، والاثر الكبير الذي يتركه النقص في مصادر الطاقة على الاقتصاد التركي بتزايد اعباء ميزان المدفوعات نتيجة استيراد النفط، وبذلك يكون للموارد النفطية دوراً بارزاً في دفع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق وتركيا نحو التقدم لاسيما

(١) حسين حافظ وهيب، مصدر سابق، ص ١٨٣-١٨٤.

(٢) علي هاشم عبدالله، مصدر سابق، ص ٢٥١.

(٣) حيدر علي حسين، تركيا في الاستراتيجية العراقية، مصدر سابق، ص ٥٨.

في ظل التحول الجاري بهيكل الاقتصاد التركي نحو الصناعة التحويلية والخدمات، إذ تستورد تركيا ٩٠% من احتياجاتها النفطية من الخارج وان ١٩% من احتياجاتها تؤمن من العراق، وفي ظل التطلعات التركية لتأمين احتياجاتها النفطية من دول الجوار الملاصقة لها سيما العراق الذي يمثل المنفذ الرئيس في مجال مصادر الطاقة خاصة النفط، فان عامل الجوار الجغرافي يجعل من عملية الاستيراد اقل تكلفة واكثر مرونة بسبب مرور انابيب النفط عبر اراضيها.

ومن الموضوعية ان تشير الى ان تركيا تخشى من تحول خط الانابيب العراقي الى خانق للاقتصاد التركي، لاسيما اذا ما حاولت تركيا التدخل في الشأن الداخلي او الدفع باتجاه عرقلة المساعي العراقية لتحقيق الاستقرار فان خط الانابيب سيتعرض بكل تأكيد الى التعطيل، وهو ما ينبغي استثماره لتعديل المواقف التركية في مسألة الاستقرار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والعديد من اشكاليات الواقع وان نظرة متعمقة لطبيعة العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعراق يمكن خلالها استشراف حقيقة موضوعية مؤكدة بان العراق يمثل الدولة المحورية الشرق اوسطية في انعاش الاقتصاد التركي، وهو ما ينبغي لصانع القرار السياسي الخارجي استثماره في العديد من اوجه العلاقات لاسيما اذا ما اعطيت تركيا وضعا تفضيليا عن سواها من دول الجوار حول اسعار النفط، ومن ثم سيؤدي ذلك بشكل مؤكد من تحول تركيا الى فاعل ايجابي^(١).

ولعل من نافلة القول ان تركيا تسعى من اجل التحول الى دولة محورية بفعل موقعها الاستراتيجي الى منطقة تلتقي عبرها خطوط انابيب النفط والغاز الطبيعي سواء من دول بحر قزوين والقوقاز وروسيا وايران باتجاه اوربا و النفط العراق ليس ببعيد عن مدركات صانع القرار التركي كما يمكن ان تتاح لصانع القرار السياسي الخارجي العراقي فرصة الاستفادة من تطور العلاقات التركية الايرانية في مجال الطاقة لاسيما تصدير الغاز الى اوربا عن طريق الانابيب الايرانية التي تمر عبر تركيا والذي قد يؤسس لعلاقات اقتصادية على المستوى الاستراتيجي وانشاء منطقة تجارة حرة بين العراق وتركيا وايران، فضلا عن ذلك ان خط انابيب النفط العراقي الاردني يمكن ان يلعب دورا رئيسا في مستقبل سياسة العراق الخارجية تجاه تركيا كونه يعطي صانع القرار مرونة في اعتماد تكتيك مرحلي تساعده على المناورة عند اتخاذه القرار السياسي .

(١) حسين حافظ وهيب، مصدر سابق، ص ١٨٢-١٨٣.

ومن جهة اخرى لا بد ان ينصب الاهتمام نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع تركيا من الناحية الاستراتيجية، بان يكون لتركيا دور متميز في الاقتصاد العراقي كونها من اهم الشركاء التجاريين كمزود رئيس للسلع والبضائع ومستهلك للنفط العراقي والتي تدفع تركيا للتوجه استراتيجيا نحو العراق، وبذلك يمثل النفط ورقة رابحة بيد صانع القرار السياسي الخارجي العراقي تجاه ما تملكه تركيا من اوراق مساومة في الشأن العراقي، ناهيك عن وجود بيئة استثمارية كبيرة في قطاعات الطاقة والبناء والتشييد كون الاقتصاد العراقي يعاني من اختلالات هيكلية، مما يشكل فرصة مثالية للاستثمارات والمشاريع الاستراتيجية كما هو الحال بالنسبة للشركات الاستثمارية التركية في اقليم كردستان التي اسست كارتلاً اقتصادياً مهماً على مجالات الاستثمار في الاقليم^(١). وما ينبغي ذكره ان العلاقات بين العراق وتركيا في مجال الاستثمار قد نمت بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣، اذ بلغ عدد الشركات التركية العاملة في العراق ١٥٠٠ شركة غالبيتها مرتبط بقطاع الطاقة والبناء والتشييد والتي قامت حتى عام ٢٠١٣ بتنفيذ ٨٢٤ مشروعاً بقيمة ١٩ مليار دولار، ويعد عام ٢٠١٤ تركت اغلب الشركات العاملة في وسط وجنوب العراق بسبب الوضع الامني والمادي في العراق وكان من المؤمل عودة هذه الشركات عام ٢٠١٩-٢٠٢٠ الا ان جائحة كورونا حالت دون ذلك^(٢).

وبناءً على ما سبق ونحو صياغة مستقبلية بمنظور جيوبولتيكي لسياسة العراق الخارجية تجاه تركيا، يمكن الاشارة الى ان مرتكزات التقارب والتعاون بين الدولتين قائمة وبشكل كبير وهذا مرهون بمدى القدرة على حل جميع اشكاليات الواقع بشكل عام والموارد المائية بشكل خاص وانتهاج سياسة الاعتماد المتبادل والتي قد تؤسس الى عقد اتفاقيات حول قضايا الموارد المائية والانفتاح الاقتصادي التجاري والاستثماري وتحقيق الامن ومكافحة الارهاب والجماعات المسلحة.

(١) حيدر علي حسين، تركيا في الاستراتيجية العراقية، مصدر سابق، ص ٥٧.

(٢) جعفر صادق هادي، الابعاد الجيوبولتيكية للتدخل التركي في العراق بعد ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١، ص ٢٢٤.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

١. بين البحث ومن خلال مؤشرات الامن المائي العراقي مدى الاثار السلبية للموارد المائية على الاداء السياسي الخارجي للعراق، والتي تعطي رؤية حقيقية كفيلة بضرورة التحرك العاجل لسياسة العراق الخارجية بتبني طرق الحوار الدبلوماسي الجاد تجاه قضية العجز المائي الحالي والمستقبلي المهدد للأمن الغذائي والقومي للعراق.
٢. في ظل ازمة المياه ذات الابعاد السياسية والاقتصادية والجيوبوليتيكية يتبين لنا الضعف الواضح على صعيد السلوك السياسي الخارجي للعراق تجاه تركيا، وهو ما قاد في نهاية المطاف الى استخدام ورقة المياه كأداة ضاغطة على العراق في جوانب عديدة.
٣. ان غياب المشاريع الاستراتيجية من السودان والخزانات الحديثة مقارنة مع تركيا انما يعبر عن ضعف اجراءات السياسة المائية العراقية لمخاطر العجز المائي.
٤. ضعف التنسيق السياسي والفني المتعلق بتبادل المعلومات بين العراق وسورية مما اتاح لتركيا تبني سياسة مائية وصلت الى مستوى الاستنزاف والاضرار بالأمن المائي والقومي العراقي.
٥. يعاني العراق من ازمة مائية مرشحة للتفاقم والتصعيد السياسي مستقبلا اذ تلعب الموارد المائية دورا مهما في تحديد طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق وتركيا في السنوات المقبلة.
٦. يعاني العراق ازمة مائية كمية ونوعية، فضلا عن انخفاض نصيب الفرد من المياه عن خط الفقر المائي المحدد بـ ١٢٠٠ م^٣ للفرد الواحد في السنة بسبب انخفاض الايراد المائي وارتفاع حجم السكان ونصيب الزراعة من الاستخدامات الاخرى.
٧. التوظيف الجيوبوليتيكي التركي للواقع الجغرافي انما سيؤدي حتما الى تصاعد وتيرة الصراع في المستقبل، والتي قد لا تؤسس لبناء علاقات مكانية اقليمية قوية بين الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات.

ثانياً: المقترحات

١. في ظل تحديات الامن المائي العراقي لا بد من الاهتمام بالموارد المائية المتاحة ببناء السدود واستخدام التقنيات الحديثة التي تقلل الهدر المائي، واقامة مشاريع اروائية مع توفر بيئة صالحة للزراعة للانتقال بالعراق الى زيادة الانتاج الزراعي بشكل مستدام ويخفف من الضغط الاقليمي.
٢. اتخاذ كافة الاجراءات على مستوى السياسة الداخلية التي تحقق ترشيد استهلاك المياه وتشريع القوانين التي تردع الجهات التي تسبب هدر المياه.
٣. استثمار خزن المياه في فصل الشتاء سيما ان تركيا تضخ المياه في هذا الفصل بهدف توليد الطاقة الكهربائية.
٤. تشكيل لجان مختصة تمثل وزارات الخارجية والموارد المائية والزراعة بشأن قضية المياه وانعكاساتها على الامن الغذائي والقومي للعراق لاتخاذ مواقف جادة واستخدام كل الوسائل المتاحة لمجابهة السياسة المائية التركية تجاه العراق.
٥. تحقيق التعاون الاقليمي وتفعيل عمل اللجان الفنية المشتركة وتبني سياسة موحدة من قبل العراق وسورية بالتنسيق مع جامعة الدول العربية بغية الوصول الى تسوية حقيقية فيما يخص الموارد المائية المشتركة.
٦. الاستناد الى مبادئ القانون الدولي الذي يؤكد حق العراق في مجرى الانهار الدولية والاستفادة من تجارب الدول الاخرى المتعلقة بأنشاء اللجان المشتركة والمفاوضات ووضع الاليات المناسبة بين الدول المتشاطئة بغية الوصول الى قسمة عادلة طبقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي.
٧. ضرورة تحرك العراق عبر سياسته الخارجية نحو الاتحاد الاوربي فيما يتعلق بملف المياه، اذ سبق للاتحاد الاوربي ان اقترح فرض رقابة اوربية بشأن تقاسم مياه دجلة والفرات بين الدول المتشاطئة.
٨. يمكن للعراق عبر سياسته الخارجية ان يوظف العديد من الوسائل المتاحة بدءاً من المعادلة الامنية ومروراً بمصادر الطاقة سيما النفط والغاز الطبيعي وانتهاءً بالعلاقات الاقتصادية التجارية والاستثمارية لمجابهة السياسة المائية التركية.

ثبت المصادر

- ❖ الابعاد الجيوبولتيكية للتدخل التركي في العراق بعد ٢٠٠٣، جعفر صادق هادي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١.
- ❖ الابعاد الجيوسياسية لمشكلة مياه حوض نهر الفرات وأثرها على العلاقات التركية السورية، نضال احمد بدر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر-عزة، ٢٠١٢.
- ❖ اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الاقليمي، حيدر علي حسين، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، المجلد ١٥، العدد ٦١، ٢٠١٨.
- ❖ اثر السياسة المائية التركية على نقص المياه العراقية السطحية، سعدون شلال ظاهر واخران، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العدد ١٥، ٢٠١٤.
- ❖ ازمة المياه في العراق بين الموقفين التركي والعراقي، دراسة اقتصادية سياسية، محمد عبد صالح، مجلة الاستاذ، جامعة بغداد، العدد ٨٢، ٢٠٠٩.
- ❖ استخدام الموارد المائية في ظل تحديات الامن المائي في العراق، ثائر محمود رشيد، علاء حسين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد ٢٤، العدد ١٠٣، ٢٠١٨.
- ❖ اشكالية ازمة المياه المشتركة بين العراق ودول الجوار (دراسة قانونية)، سلوى احمد ميدان، محمد سليم محمد، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١، العدد ٤٦، ٢٠٢٠.
- ❖ الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، تقييم الجوانب القانونية لإدارة الموارد المائية المشتركة في منطقة الاسكوا، ٢٠٠٣.
- ❖ الامن المائي العراقي بين مفاهيم السياسة المائية العراقية وإدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية، سعد جاسم محمد، مجلة كلية المأمون، كلية المأمون الجامعة، العدد ٣٢، ٢٠١٨.
- ❖ الامن المائي العربي، الواقع والتحديات، منذر خدام، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى، ٢٠٠١.
- ❖ الانهار المشتركة بين العراق ودول الجوار وتأثيرها على الامن المائي للعراق، نور حازم جاسم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة الموصل، ٢٠٢١.
- ❖ الاهمية الجيوبولتيكية للمشاريع المائية التركية في اعالي حوض نهر دجلة وتأثيرها في الامن المائي للعراق، حبيب راضي طلفاح واخران، مجلة واسط للعلوم الانسانية، جامعة واسط، المجلد ٤، العدد ٧، ٢٠٠٨.

الموارد المائية وسياسة العراق الخارجية تجاه تركيا... حسين علي و د. أحمد حامد

- ❖ البعد الجيوبولتيكي للعراق في المنظور التركي، بشرى عبد الكاظم عبيد، مجلة دراسات تربوية، مركز البحوث والدراسات التربوية، وزارة التربية، المجلد ١٢، العدد ٤٥، ٢٠١٩.
- ❖ تركيا في الاستراتيجية العراقية، حيدر علي حسين، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٧، ٢٠١٢.
- ❖ تركيا ونهر الفرات نظرة تحليلية في الجغرافية السياسية، عباس عبد الحسن كاظم، عبد الزهرة خضير مجلة ابحاث البصرة، كلية العلوم الانسانية، جامعة البصرة، المجلد ٣٦، العدد ٣، ٢٠١١.
- ❖ التوقعات المستقبلية للمياه السطحية في حوض الفرات داخل العراق، محمد فلاح عواد، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٩.
- ❖ جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٤.
- ❖ الجغرافية السياسية منظور معاصر، محمد محمود ابراهيم الديب، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٨.
- ❖ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، ٢٠١٩.
- ❖ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الاحصاءات البيئية، الاحصاءات البيئية للعراق كمية ونوعية المياه لسنة ٢٠١٨، ٢٠١٩.
- ❖ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الاحصاءات البيئية، المؤشرات الزراعية لسنة ٢٠١٩، كانون الاول، ٢٠٢٠.
- ❖ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الاحصاءات البيئية، الاحصاءات البيئية للعراق كمية ونوعية المياه لسنة ٢٠١٩، ٢٠٢٠.
- ❖ جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، تقرير الموارد المائية لسنة ٢٠١٩، تموز، ٢٠٢٠.
- ❖ جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية لعام ٢٠٠٧.
- ❖ السياسة الخارجية التركية حيال العراق بعد احداث آب عام ١٩٩٠ وأفاق المستقبل، علي هاشم عبدالله، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١١.
- ❖ السياسة الخارجية العراقية تجاه قضية المياه بعد ٢٠٠٣، ياسين غانم ردام، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، ٢٠٢٠.

- ❖ السياسة الخارجية، الاصول النظرية والتطبيقات العملية، اسماعيل صبري مقلد، المكتبة الاكاديمية، الجيزة، الطبعة الاولى، ٢٠١٣.
- ❖ العراق والمحيط الاقليمي دراسة في العلاقات التركية-العراقية، حسين حافظ وهيب، مجلة العلوم القانونية والسياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، المجلد ٦، العدد ١، ٢٠١٧.
- ❖ الفجوة المائية في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٥ والتوقعات المستقبلية لها حتى عام ٢٠٣٠، دراسة تحليلية باستخدام اساليب القياس الاقتصادي، عبد العظيم عبد الواحد الشكري، مهند عزيز الشلال، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد ١٤، العدد ٤، ٢٠١٢.
- ❖ متغير المياه في العلاقات المكانية بين العراق ودول الجوار (سوريا-تركيا)، فاضل حسن كطافة الياصري، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء، المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠١٦.
- ❖ معهد الموارد العالمية، [/https://www.wri.org](https://www.wri.org)